

وثيقة معلومات البرنامج (PID)
مرحلة التقييم المسبق

7 ديسمبر/كانون الأول 2016

تقرير رقم: 110866

| | |
|---|---|
| اسم العملية | العراق: القرض الثاني لتمويل سياسات برامج التنمية المعنية بترشيد الإنفاق، وكفاءة استخدام الطاقة، وحوكمة المؤسسات المملوكة للدولة |
| المنطقة | منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا |
| البلد | العراق |
| القطاع | الاقتصاد الكلي والمالية العامة؛ والحوكمة؛ والتمويل والأسواق؛ والطاقة والصناعات الاستخراجية؛ والحماية الاجتماعية والعمل |
| الرقم التعريفي للعملية | P161167 |
| أداة الإقراض | تمويل سياسات التنمية |
| المقترض/المقترضون | جمهورية العراق |
| الهيئة المنفذة | |
| تاريخ إعداد وثيقة معلومات البرنامج | 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 |
| التاريخ التقديري لإتمام التقييم المسبق | 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 |
| التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين | 20 ديسمبر/كانون الأول 2016 |
| قرار الاستعراض المؤسسي | بعد الاستعراض المؤسسي، تم اتخاذ قرار بالمضي في إعداد هذه العملية. |

أولاً. خلفية عامة عن البلد والقطاع

1. يواجه العراق منذ منتصف 2014 حرباً شنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) أدت إلى زيادة العنف وتدمير البنية التحتية للبلاد. وفي البداية، بعد أن توسعت من سوريا، شنت داعش غارات سريعة وخاطفة على العراق بدءاً من يونيو/حزيران 2014. واستطاعت هذه الجماعة أن تسيطر بسرعة على حوالي ثلث أراضي العراق ومعظم المدن الكبرى. وأثناء 2015 و2016، استطاعت الحكومة الاتحادية وقوات البشمركة العسكرية لإقليم كردستان العراق استعادة أجزاء رئيسية من البلاد. وتخوض الحكومة الاتحادية في الوقت الحالي معركة لتحرير الموصل، وهي أكبر مدينة تسيطر عليها داعش في العراق.

2. أدت الحرب التي شنتها داعش إلى خلق أزمة إنسانية، ووضع ضغوط على إنفاق الموازنة العامة للدولة، وحدوث ركود اقتصادي كبير في القطاعات غير النفطية. وأدى وجود 3.4 مليون عراقي مشرد داخلياً، مع وصول 245 ألف لاجئ سوري إلى وضع ضغوط هائلة على منظومة تقديم الخدمات العامة التي تعاني من ضعف بالفعل. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن هناك 10 ملايين شخص بحاجة إلى مساعدة، كما أن الحرب مع داعش باهظة التكاليف. ومن المتوقع أن تصل نفقات الموازنة

ذات الصلة بالأمن (معدات عسكرية وشرطة ورواتب لأفراد الجيش والشرطة) إلى 14.8 مليار دولار في 2016¹ (8% من إجمالي الناتج المحلي، و18.3% من إجمالي الإنفاق الحكومي، وثلاثي عجز الموازنة العامة في 2016). وعلاوة على ذلك، تأثر النشاط الاقتصادي غير النفطي تأثراً سلبياً للغاية من جراء هذا الصراع، حيث انكمش هذا القطاع بصورة تراكمية بنسبة بلغت 29.5% في 2014-2016. وعانت المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش من جراء تدمير الأصول الإنتاجية والبنية التحتية، وقطع طرق التجارة أو تقليصها بشدة، وانهيار ثقة المستثمرين والمستهلكين.

3. زاد من تفاقم الوضع الهش في البلاد التراجع الحاد والمستمر في أسعار النفط، وهو ما أثر بشدة على اقتصاد العراق الذي يتسم بعدم التنوع والاعتماد على هذا القطاع. ويملك العراق حوالي خمس احتياطات النفط الخام في العام بما يبلغ 141.4 مليار برميل. ومع الزيادة السريعة في الإنتاج في 2015، و2016، يعتبر العراق الآن أكبر ثالث دولة مصدرة للنفط وثاني أكبر دولة مصدرة للنفط على مستوى أوبك. وبلغت تقديرات احتياطات الغاز الطبيعي 112 تريليون قدم مكعب، وبالتالي يحتل العراق المركز الثاني عشر على مستوى العالم في احتياطات الغاز الطبيعي التي لم تُستغل بعد. ويهيمن قطاع النفط والغاز على اقتصاد العراق، حتى بالمستويات الإقليمية. ويمثل هذا القطاع أكثر من 65% من إجمالي الناتج المحلي وأكثر من 90% من إيرادات الحكومة المركزية، و98% من الصادرات. وأدى انهيار أسعار النفط التي تراجعت ما بين الثلث إلى النصف مقارنة بمعدلات يونيو/حزيران 2014 إلى تدهور حاد وهائل في أوضاع المالية العامة للبلاد وميزان المعاملات الجارية. ومع توقع استمرار تراجع أسعار النفط إلى مستويات متدنية إلى متوسطة، يتعين على الحكومة والنشاط الاقتصادي التكيف التدريجي مع المستوى الجديد من الإيرادات النفطية الأكثر انخفاضاً. ويتطلب ذلك إصلاحات تعمل على تحسين التوازن الهيكلي للمالية العامة على نحو جوهري ومستدام.

ثانياً. أهداف العملية

4. تهدف سلسلة القروض هذه الخاصة بتمويل سياسات التنمية إلى مساندة جهود الحكومة العراقية الرامية إلى حماية الاستقرار الاقتصادي وإرساء أسس إصلاحات هيكلية أطول أمداً تعمل على مساندة تنمية وتطوير القطاع الخاصة وتحقيق النمو الشامل للجميع. وسيحقق ذلك من خلال إصلاحات تستند إلى 3 ركائز تشكّل في الوقت نفسه أهداف البرنامج الإنمائية لهذا البرنامج، وهي: ترشيد الإنفاق؛ (2) تحسين كفاءة استخدام الطاقة؛ و (3) تحقيق الشفافية في المؤسسات المملوكة للدولة وحوكمة هذه المؤسسات. وتساند الأهداف الإنمائية لهذا البرنامج بصورة مباشرة حزمة من الإصلاحات التي أعلنها رئيس الوزراء في أغسطس/آب 2015 لمحاربة الفساد، والتخلص من الحوكمة غير الفعالة، وتحسين تقديم الخدمات الأساسية، ومساندة الإصلاحات الاقتصادية.

5. تتوافق هذه العملية مع العناصر الرئيسية لأولويات التنمية في العراق على المدى المتوسط، كما ورد تفصيلاً في خطاب رئيس الوزراء أمام البرلمان في سبتمبر/أيلول 2014، وفي وثيقة الأولويات الاستراتيجية للوزارات: 2014-2018 خطة العمل التي تضع 6 أولويات للحكومة. ويشمل ذلك: (1) العمل على تحقيق الأمن والاستقرار للعراق؛ (2) النهوض بالخدمات المقدمة للمواطنين ومستوى معيشتهم؛ (3) تشجيع التوجه نحو القطاع الخاص؛ (4) زيادة إنتاج النفط والغاز لتحسين الاستدامة المالية؛

¹ تقرير موظفي صندوق النقد الدولي الخاص باتفاق الاستعداد الائتماني (قيد الإصدار) ديسمبر/كانون الأول 2016.

(5) تنفيذ الإصلاح الإداري والمؤسسي في المؤسسات الحكومية؛ و(5) تحسين العلاقات الاتحادية - المحلية. وتساند هذه العملية بصورة مباشرة الأولويات من 2 إلى 5، والأولوية 1 بصورة غير مباشرة. وبوجه عام، تساند هذه الإصلاحات في تحقيق الهدفين الاستراتيجيين لمجموعة البنك الدولي وهما إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على نحو مستدام.

6. تعتبر الإصلاحات التي تساندها هذه السلسلة من قروض تمويل سياسات التنمية إجراءات حتمية قصيرة الأجل، وهي تعتبر في معظمها شروطاً أساسية لإحداث الإصلاحات المستقبلية. وتساند هذه السلسلة من التمويل الجهود الحكومية الرامية إلى خفض عجز الموازنة بصورة هيكلية إلى مستوى مستدام، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وهو شرط أساسي لتنمية وتطوير القطاع الخاص. ويتحقق هذه الهدف بإصلاحات تعمل على تحسين الحوكمة من خلال تدابير قوية لمراقبة الإنفاق؛ ومعالجة عدم استدامة نظام المعاشات التقاعدية؛ وتحسين استهداف الفقراء من خلال شبكات الأمان الاجتماعي القائمة؛ وخفض الدعم الكبير في قطاع الكهرباء؛ وتحسين الشفافية والحوكمة في المؤسسات المملوكة للدولة.

7. لهذا البرنامج المنافع المتوقعة التالية: أولاً، يمثل هذا البرنامج مساهمة للتخلص من الضغوط الحالية على الاقتصاد التي يمكن أن تزيد من الاتجاهات الراديكالية المتطرفة بسبب زيادة معدلات البطالة بين الشباب والفقير. وقد كان أحد أهم أسباب عدم الاستقرار والصراع في العراق ضعف العلاقة بين الحكومة والشعب، والتفاوت في الحصول على الخدمات، ووجود تصور مفاده عدم التمثيل على نحو كاف، وعدم القدرة على التعبير عن الرأي بين الجماعات المختلفة.² واستغلت جماعات مثل داعش عدم الثقة في الحكومة، وحاولت الطعن في شرعيتها. ثانياً، يساعد هذا البرنامج الحكومة على معالجة شكاوى وتظلمات الجماهير المرتبطة بتصور الفساد، ويرجع الفضل في ذلك إلى التركيز على مراقبة الإنفاق وترشيده، وزيادة الشفافية وتحسين الحوكمة. ثالثاً، يساند هذا البرنامج الإصلاحات الضرورية التي تنفذها الحكومة لتحقيق استدامة إنفاق الموازنة، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، واستقرار الأسعار، وإرساء الأساس للنمو الشامل للجميع. وأخيراً، يساعد هذا البرنامج جهود الحكومة الرامية إلى تحسين كفاءة تقديم الخدمات للناس مع التشديد على قطاع الكهرباء الاستراتيجي والحساس من الناحية الاجتماعية.

8. فيما يلي مؤشرات النتائج الرئيسية:

- تعزيز مراقبة الإنفاق على الرواتب مقاساً بنسبة موظفي الخدمة المدنية في الحكومة المركزية الذين يتم التحقق منهم مع تتبع ما يحصلون عليه من مكافآت وتعويزات وحضورهم اليومي من خلال أنظمة إلكترونية (الحد الأدنى المتمثل في متغيرين اثنين). خط الأساس (2015): 0%؛ المستهدف (2015): أعلى من 30%.
- تحسين اختيار وتقييم مشروعات الاستثمار مقاساً بنسبة المشروعات الاستثمارية التي تزيد قيمتها على 100 ألف مليار دينار عراقي (حوالي 85 مليون دولار)، التي تم إجراء دراسة جدوى لها مع تحليل للتكاليف والمنافع. خط الأساس (2013): 50%؛ المستهدف (2018): أعلى من 20%.
- نسبة الدين المحلي إلى إجمالي الدين العام. خط الأساس (2015): 34.3%؛ المستهدف (2018): أقل من 35%.

² البنك الدولي (2016) "جمهورية العراق: الدراسة التشخيصية القطرية المنتظمة، قيد الإصدار.

- تحسين كفاءة وتغطية واستدامة نظام التأمينات الاجتماعية مقاساً بفترة العجز الإكتواري المتوقعة (السنوات حتى الوصول إلى العجز من 2015). خط الأساس (2015): 13 سنة؛ المستهدف (2018): أكثر من 28 سنة.
- تحسين كفاءة شبكات الأمان الاجتماعي مقاساً بما يلي: (1) نسبة تغطية الفقراء؛ و(2) خطأ الاشتغال. خط الأساس (2015): (1) 11%، (2) 43%؛ المستهدف (2018): (1) 50% على الأقل، (2) 20% أو أقل.
- خفض معدلات حرق الغاز مقاساً بما يلي: (1) التوسع في قدرات معالجة الغاز في العراق (بالمليون قدم مكعب قياسي من الغاز يوميًا)؛ و(2) مقدار ما يُنتج من غاز على المستوى المحلي وما يخصص لإنتاج الكهرباء. خط الأساس (2015): (1) 671؛ (2) 570.9؛ المستهدف (2018): (1) 1300 أو أعلى؛ (2) 1200 أو أعلى.
- تحسين كفاءة وتكلفة توليد الكهرباء، والأثر البيئي الناجم عن ذلك من خلال زيادة نسبة الغاز المستهدف في مزيج توليد الكهرباء. خط الأساس (2015): 42%؛ (المستهدف (2018): 70% أو أعلى.
- خفض دعم الكهرباء مقاساً بتحسين تحصيل الإيرادات كنسبة من مصروفات التوليد. خط الأساس (2015): 30%؛ المستهدف (2018): أعلى من 50%.
- تحسين الشفافية والحوكمة في المؤسسات غير المالية المملوكة للدولة مقاساً بمعايير المحاسبة وإعداد التقارير لا سيما المعيار الاسترشادي الخاص بالإفصاح عن حوكمة الشركات لقياس التغيرات في الإفصاح عن حوكمة الشركات والمؤسسات على المستوى التنظيمي، وكذلك الإفصاح عن المعلومات المالية على مستوى الشركة. خط الأساس (2015): 0%؛ المستهدف (2018): أعلى من 15%.
- خفض المخاطر التي تواجهها البنوك المملوكة للدولة فيما يتعلق بالمؤسسات المملوكة للدولة مقاساً بنسبة القروض المقدمة من البنوك المملوكة للدولة إلى المؤسسات غير المالية المملوكة للدولة كنسبة من إجمالي القروض المقدمة منها. ويتحدد خط الأساس والمستهدف بعد استكمال أعمال المراجعة الخاصة بمصرفي الرشيد والرافدين.

ثالثاً. دواعي مشاركة البنك الدولي

9. تأتي هذه العملية في وقت يعاني فيه العراق من إجهاد وتوتر لم يشهده من قبل. ويواجه العراق صدمة مفاجئة ومزدوجة من جراء حرب ضروس باهظة التكاليف من الناحية المالية والاجتماعية والسياسية شنتها داعش، وبسبب التراجع الحاد في سعر النفط. وهذه العملية جزء من مساندة المجتمع الدولي للجهود الحكومية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار للعراق من خلال تقديم تمويل خارجي كبير وفي حينه، ومساندة الإصلاحات الهيكلية المقاسة. كما تأتي هذه العملية في وقت يعاني فيه العراق من صدمة كبيرة على مستوى المالية والموازنة العامة للدولة يمكن أن تؤدي إلى أزمة اقتصادية واجتماعية أكثر عمقاً تضر بالفقراء على نحو غير مناسب، وتؤجل إعادة إعمار العراق. والعملية المقترحة هي الأولى في سلسلة برامجية لتمويل سياسات التنمية مكونة من عمليتين، وتستند هذه العملية إلى الإصلاحات الهيكلية التي تم الشروع فيها كجزء من عملية خاصة بسياسات التنمية بقيمة 1.2 مليار دولار وتمت الموافقة عليها في ديسمبر/كانون الأول 2015، كما تعمل هذه العملية على مواصلة هذه

الإصلاحات الهيكلية.³ واستنادًا إلى تلك العملية، تهدف سلسلة القروض هذه الخاصة بتمويل سياسات التنمية إلى المساعدة في حماية الاستقرار الاقتصادي وإرساء أسس إصلاحات هيكلية أطول أمدًا تعمل على مساندة تنمية وتطوير القطاع الخاصة وتحقيق النمو الشامل للجميع. ويجري التوسع في هذه الجهود الإصلاحية بالتوازي مع المجهود الحربي المدعوم دوليًا، وهو ما يمكن تفسيره بأنه حالة شبه فريدة من حشد المجتمع الدولي حول بلد منخرط في برنامج إصلاح اقتصادي تحويلي، ويشن حرب ضد قوة مدمرة تهدد منطقة الشرق الأوسط بأسرها ويمتد تهديدها إلى ما وراء هذه المنطقة.

10. تعتبر هذه العملية أيضًا جزءًا في غاية الأهمية من استراتيجية البنك الدولي الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدعم السلام والاستقرار من أجل الاشتغال الاقتصادي والاجتماعي. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه الاستراتيجية في المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار بمعالجة الأسباب الرئيسية للشهاشة والصراع، وتجديد العقد الاجتماعي بين الحكومات والمواطنين في هذه المنطقة.

11. تعتبر سلسلة قروض تمويل سياسات التنمية المقترحة جزءًا من حزمة مساندة دولية مقدمة للعراق. وسيتم تنفيذ هذه السلسلة من قروض تمويل سياسات التنمية عندما يتم التوصل إلى اتفاق استعداد ائتماني بين العراق وصندوق النقد الدولي. ويجري تنسيق إجراءات وتدابير الإصلاح المدعومة من شركاء التنمية الآخرين على نحو وثيق، كما إنها تتسق أيضًا بصورة وثيقة مع الإصلاحات الواردة في كل من برنامج صندوق النقد الدولي الخاص باتفاق الاستعداد الائتماني، وسلسلة قروض سياسات التنمية المقترحة. وبخلاف هذه الحزمة التمويلية، يجري تنفيذ إصلاحات السياسات التي تساندها سلسلة قروض تمويل سياسات التنمية بمساعدة من برنامج مكثف ومتعدد السنوات يشتمل على مساعدة فنية ومشروعات مقدمة من المانحين والمنظمات المالية الدولية. وهذه العملية الشاملة ومتوسطة الأجل تساند التنفيذ السريع والفعال والمستدام لسياسات الإصلاحات الهيكلية بناء على طلب السلطات المعنية.

رابعًا. التمويل المبدئي

| | |
|--|----------------------|
| المصدر: | (مليون دولار أمريكي) |
| المقترض | 0.00 |
| البنك الدولي للإنشاء والتعمير | 1000.00 |
| آخرون (ضمان من المملكة المتحدة، وكندا) | 443.82 |
| | الإجمالي 1443.82 |

خامسًا. الشرائح (إن كان منطبقًا)

12. هذه العملية من شريحة واحدة.

3 للمزيد من التفاصيل، انظر "جمهورية العراق: قرض التمويل لأغراض سياسات التنمية لضبط أوضاع المالية العامة وتوفير الطاقة المستدامة وشفافية المؤسسات المملوكة للدولة"، البنك الدولي، 17 ديسمبر/كانون الأول 2017، 2015.

سادساً. الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

13. تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج في الحكومة على عاتق وزارة المالية العراقية. وتتحمل وزارة المالية مسؤولية تنفيذ البرنامج الذي يسانده قرض تمويل سياسات التنمية، كما إنها المسؤولة عن تنسيق الإجراءات بين المؤسسات المعنية. وستقوم الوزارات التنفيذية مع الهيئات والجهات المشاركة في الإصلاحات التي يساندها قرض تمويل سياسات التنمية ووزارة المالية بجمع البيانات الضرورية الخاصة بمؤشرات الرصد المحددة. وعلى ضوء طبيعة الإصلاحات التي يجري القيام بها في إطار قروض تمويل سياسات التنمية والتي تنسم بتعدد القطاعات والهيئات، التزم مكتب رئيس الوزراء بالرصد المستمر لتنفيذ هذه الإصلاحات مقابل خطط وأطر زمنية متفق عليها، كما سيعمل بصورة وثيقة مع البنك الدولي ووزارة المالية لمعالجة أي تراجع أو تعثر في الأداء.

سابعاً. المخاطر وتخفيف آثارها

14. التصنيف العام لمخاطر العملية يُعد مرتفعاً. وتتضمن المخاطر الرئيسية التي يمكن أن تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للعملية: مخاطر سياسية وخاصة بالحوكمة ونظام الحكم؛ ومخاطر اجتماعية وخاصة بأصحاب المصلحة؛ ومخاطر الاقتصاد الكلي؛ ومخاطر الهشاشة والصراعات والعنف؛ والمخاطر الخاصة بالقدرة المؤسسية المعنية بالتنفيذ ومخاطر الاستدامة؛ ومخاطر الاستراتيجيات والسياسات القطاعية؛ والمخاطر الاستثمارية. لكن، على الرغم من ارتفاع المخاطر الخاصة بهذه السلسلة البرمجية، يتعين ترجيحها مقابل مخاطر عدم العمل وعدم التحرك التي تعتبر مرتفعة للغاية في العراق.

ثامناً. أوضاع الفقر والآثار الاجتماعية والجوانب البيئية

الفقر والآثار الاجتماعية

15. بوجه عام، من المتوقع أن يعمل الأثر المجمع لهذه الإصلاحات الهيكلية المقترحة في سلسلة قروض تمويل سياسات التنمية على تحسين الرفاهية. وتعتبر الإصلاحات التي تنفذها الحكومة ضرورية لتحقيق استدامة إنفاق الموازنة، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، واستقرار الأسعار، وإرساء الأساس للنمو الشامل للجميع. وهناك عدد من الإجراءات المسبقة في إطار هذه العملية سيكون لها أثر إيجابي أو محايد. وسيعمل تنفيذ نظام الدفع الإلكتروني والبصمة الإلكترونية على إعادة توزيع الموارد على الخدمات الأساسية الحساسة وبالغة الأهمية. كما سيعمل تنفيذ الإصلاحات الخاصة بإدارة الاستثمارات العامة وإدارة الدين على تحسين كفاءة الإنفاق العام على الاستثمارات وخدمة الدين، وتعزيز مجال المالية العامة الخاصة بالإنفاق الاجتماعي. كما ستعمل الشفافية والحوكمة في المؤسسات المملوكة للدولة على تقديم معلومات أفضل حول نفقات المالية العامة والالتزامات المحتملة الطارئة.

16. من المتوقع أن يؤدي تطبيق نظام أكثر كفاءة وأفضل توجيهاً للإئناق الاجتماعي إلى حدوث آثار إيجابية على الفقراء والمحرومين، مع تحسين العدل والإنصاف والمساواة على المستوى الأفقي.⁴ وسيؤدي الانتقال من نظام التوزيعات العامة غير المستهدف إلى نظام شبكات اجتماعية أفضل استهدافاً من خلال اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي إلى توسيع نطاق تغطية البرامج الاجتماعية لتصل إلى المحتاجين مقارنة بالوضع الحالي. ولن يكون لإصلاحات نظام المعاشات التقاعدية أثر كبير على المدى القصير، لكن من المرجح أن تؤثر على دخل بعض الأسر المعيشية على المدى الطويل. لكن أيًا ما كان الأمر، ينبغي ملاحظة أن هذه الإصلاحات ستعمل على ضمان استدامة نظام المعاشات التقاعدية، وتأمين قيمة المعاشات التقاعدية مع الوقت، وتوسيع نطاق التغطية. ومن المتوقع أن تتضمن خارطة طريق إصلاح قطاع الكهرباء تحسناً في تحصيل إيرادات الكهرباء، وتعديل تعرفه الكهرباء للوصول إلى مستوى استرداد التكاليف. وهذه الإصلاحات ضرورية لخفض مستوى الدعم المرتفع الذي يتسم بعدم الاستدامة من منظور المالية العامة، والذي يعمل على الإفراط في الاستهلاك، وما لذلك من أثر سلبي على البيئة، وعلى المستوى الهامشي يعمل ذلك على تشجيع الكثافة المرتفعة للغاية لرأس المال على حساب العمل، كما يتسم ذلك بعدم المساواة والإنصاف على المستوى الأفقي نظرًا لأن نسبة كبيرة من المستهلكين لا تدفع الفواتير. وعلى الفور، يعمل برنامج الإصلاحات الذي تجري مساندته على حماية الإنفاق الموجه لتقديم الخدمات للمشردين داخليًا. ومن غير المحتمل إن يؤدي إصلاح السياسات الذي تجري مساندته إلى وجود أي أثر سلبي غير مناسب على النساء. ومن المرجح أن يعمل التوسع في الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية الأساسية، إن كان على وشك الحدوث، على تحقيق منافع كبيرة للنساء والفتيات، مع المساعدة في معالجة الفجوات الخاصة بعدم المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بتوفير البنية التحتية للخدمات الصحية والتعليمية.

الجوانب البيئية

17. من المستبعد أن تؤدي الإصلاحات التي يساندها التمويل المقترح إلى حدوث آثار سلبية على البيئة العراقية، أو الغابات، أو غير ذلك من الموارد الطبيعية. وعلى الرغم من انعدام الاستقرار والاضطرابات المدنية والأهلية، قامت الحكومة بمعالجة قضية الاستدامة البيئية بنجاح نسبي بدءً من القانون رقم 37 لسنة 2008 المنشئ لوزارة البيئة، وبعد ذلك قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009 الذي ينص بوضوح على عملية وإجراءات واشتراطات التقييم البيئي تحت الإشراف العام لإدارة تقييم الأثر البيئي بوزارة البيئة.

18. حسبما يقضي منشور سياسة العمليات رقم 8.60، قام البنك الدولي بتقييم احتمالات أن تؤدي أي سياسات قطرية معينة تشتمل عليها سلسلة تمويل سياسات التنمية المقترحة إلى حدوث آثار ملموسة على البيئة، أو الغابات، أو غير ذلك من الموارد الطبيعية. وخُص التقييم إلى أنه من المستبعد أن تؤدي السياسات التي يساندها التمويل المقترح إلى حدوث آثار سلبية على الأصول الطبيعية التي يمتلكها العراق. وسيعمل برنامج الإصلاح المقترح الذي تجري مساندته في إطار هدف تحسين كفاءة استخدام الطاقة على الحد من احتراق الغاز، وبناء عليه الحد من آثار تغير المناخ، إذ سينخفض إطلاق غاز الميثان في الغلاف الجوي، وهو ما يقلل من التدهور البيئي. وعلى نحو مماثل، فإن استراتيجية تعزيز قطاع الغاز من أجل توليد الكهرباء في إطار هذا الهدف نفسه ستعمل على تشجيع استخدام الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء بدلاً من زيت الوقود والديزل الأكثر تلوثاً. وسيؤدي

⁴ بناءً عليه، يتسنى للأشخاص ذوي المستوى المماثل من الدخل الوصول بصورة عادلة ومتساوية إلى شبكات الأمان الاجتماعي.

ذلك إلى تحسين جودة الهواء بصورة كبيرة بخفض انبعاثات الطاقة، وهو ما يؤدي إلى الحد من تلوثه، وتقليل الآثار ذات الصلة على صحة الإنسان. وفيما يتعلق بهذه الإصلاحات، فحتى يتسنى تقليل احتراق الغاز وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، من المرجح تفادي أو تقليل أي أثر بيئي سلبي كبير. واستفادت إدارة تقييم الأثر البيئي بوزارة البيئة من بناء قدرات التقييم البيئي مع مشروع ممرات طرق النقل الذي يموله البنك الدولي، وعملية التنمية الطارئة. وبناء عليه، تتواجد القدرات اللازمة لتنفيذ ورصد إجراءات التخفيف المرتبطة بأدوات الحماية التي يمكن استخدامها في توليد الكهرباء باستخدام الغاز وإعداد التقارير في هذا الشأن، واستثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية لتجميع ومعالجة ونقل الغاز وتوليد الكهرباء.

تاسعاً. مسؤول الاتصال

البنك الدولي

للاتصال:

إريك لو بورنييه

المنصب: كبير الخبراء الاقتصاديين

هاتف: (202) 458-0298

بريد إلكتروني: Eleborgne@worldbank.org

الموقع: واشنطن العاصمة، (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)

للاتصال:

لوكا باندييرا

المنصب:

خبير اقتصادي أول

هاتف: (202) 458-4013

بريد إلكتروني: Lbandiera@worldbank.org

الموقع: واشنطن العاصمة، (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)

المقترض

للاتصال:

د. صلاح حديثي

المنصب: مدير عام، وزارة المالية العراقية

هاتف: (964) 790-191-9082

البريد الإلكتروني: hadeethi.saladin@gmail.com

عاشراً. للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

دار المعلومات

البنك الدولي

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop>